التعلم الذاتي ورهانات اقتصاد المعرفة: واقع الوطن العربي

Self-learning and the challenges of the knowledge economy

د. براهيمي أم السعود – جامعة الجلفة (الجزائر)
Messocio@Gmail.Com

تاريخ الاستلام : 2019/10/23 ؛ تاريخ القبول : 2019/11/19 ؛ تاريخ النشر: 2020/01/30

ملخص :
هدفت هذه الورقة تعريف مفهوم التعلم الذاتي وتحديد مكانته في الوطن العربي خاصة وأن الدول المتقدمة أصبحت تعتمد عليه في تحدي متطلبات اقتصاد المعرفة الذي فرضته العولمة. وقد تبين من خلال ما كتب حول هذا الموضوع، أن الأساليب التقليدية كالكتب والمعلم والتعليم بالحضور، أصبحت واقعا مهددا من طرف تكنولوجيات الاتصال الحديثة. فهذه الوسائل المعلوماتية، بفضل قدرتها الأسية على تخزين المعلومة وسرعة معالجتها وإتاحة فرص التفاعل معها للجميع، جعلت منها المصدر الأول وبامتياز، للحصول على المعارف المستجدة باستمرار. غير أن هذه الاستراتيجية التعلمية، لا زالت متعثرة نوعا ما في الوطن العربي بسبب عدد من العوامل المادية والبيداغوجية والبنيوية التي حالت دون تطويرها بالمستوى المطلوب .
الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، التكوين الذاتي، التكنولوجيات الحديثة.

Abstract :
The purpose of this article is to define the concept of self-training and to determine its place in the Arab world, knowing that the developed countries have systematically adopted it to meet the demands of the knowledge economy imposed by globalization. The literature on this subject has shown that traditional methods such as books and classroom teaching have become a reality threatened by new communication technologies. Thanks to their exponential capacity for information storage, rapid processing and the possibility of interaction offered to all, these information technologies are essential today, as a main source for the continuous acquisition of knowledge. However, this learning strategy is still somewhat stuck in the Arab world because of a number of material, pedagogical and structural factors that have prevented its development to the required level.
Key words: the knowledge economy, self-training, new information technologies.

مقدمة

أن المنافسة بين الدول في ظروف العولمة، أصبحت قائمة على أساس اقتصاد المعرفة ولذا فإن مكانة أي دولة في السباق نحو الرقي والازدهار، تتحدد بقدرتها على تكوين أشخاص يتمتعون بكفاءات عالية تأكيدا للفكرة القائلة أن المجتمعات التي تهتم بتنمية قدرات أفرادها الفكرية وتعمل على تحرير مبادراتهم الشخصية وتحريك طاقاتهم المبدعة والخلاقة، هي تلك التي سوف يتقدم أداؤها بصورة أفضل وتزداد قوتها التنافسية بصفة واضحة. وقد أدت هذه الأطروحة وأمثالها، الى الاعتراف بعجز النموذج التربوي التقليدي، ليس فقط على المساهمة في التقدم العلمي بل وأيضا مسايرة تطوراته المتسارعة. فالتحولات العميقة والتغيرات الجذرية في نمط الحياة التي يشهدها العالم منذ أواخر القرن العشرين، أدت الى ضرورة تلقي المعرفة المستجدة باستمرار من أجل اكتساب المرونة والقدرة على التكيف مع متطلبات العصر، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما أفرز توجهات بيداغوجية حديثة تمثلت في تطوير مفهوم " التعلم الذاتي المستمر" القائم على أساس تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة. فالمعطيات هذه تدفع بنا الى طرح الأسئلة التالية:

أ- ما معنى اقتصاد المعرفة وما هي متطلباته ؟

ب- ما هو المقصود من التعلم الذاتي وكيف يمكنه الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة؟

نحاول فيما يلي، الإجابة على هذه الأسئلة، بالاعتماد على عدد من الدراسات الميدانية والكتب والمؤلفات العربية والاجنبية التي تطرقت الى هذا الموضوع.

1-أهمية وأهداف البحث

1- أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في كونه يتطرق الى العلاقة بين التعلم الذاتي والاقتصاد المعرفي وهي العلاقة التي أصبحت محورا رئيسيا داخل السياسات التعليمية الراهنة على الصعيد المحلي والدولي نظرا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العميقة، التي يشهدها العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة التطور التكنولوجي وتقدم البحث العلمي وما أنتجه من معارف مستجدة في كل جوانب الحياة. فالمعطيات الجديدة هذه، أدت الى النظر الى مفهوم التعلم الذاتي المستمر، باعتباره أهم العناصر التي تقوم على أساسها، الاستراتيجيات البيداغوجية من أجل تحدي اقتصاد المعرفة وتداعياته على الحياة الاجتماعية.

1-2- أهداف البحث

تسعى هذه الورقة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ تعريف مفهوم اقتصاد المعرفة ومتطلباته البيداغوجية،
- ✓ تعريف مفهوم التعلم الذاتي وتحديد مدى فعاليته في تحدي رهانات اقتصاد المعرفة،
- ✓ إبراز دور التكنولوجيات الحديثة في ترقية التعلم الذاتي المستمر، خدمة للاقتصاد المعرفي،

2- تحديد المفاهيم

2-1- تعريف مفهوم اقتصاد المعرفة

ان مفهوم اقتصاد المعرفة (Economie du savoir) كما يعرفه (Cooke,2007 :26) ، هو اقتصاد ناشئ تكون الإنتاجية والنمو ضمنه، أقل اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية ويعتمد بشكل كبير على تحسين جودة الرأسمال البشري وخلق المعارف والأفكار الجديدة ودمجها في الأفراد والمعدات. وقد عرفه كذلك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (عبد الونيس،2006:17) باعتباره انتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولا الى ترقية الحالة الإنسانية، مما يتطلب بناء القدرات البشرية المتمكنة وتوزيعها على مختلف القطاعات الإنتاجية. وتتمثل محفزات الاقتصاد المعرفي كما يضيف، في العولمة وانتشار الشبكات التي تؤدي الى زيادة انتقال المعلومات بشكل أسرع وإتاحتها للجميع. ولعل أشهر تعريف هو ذلك الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(إبراهيم،2004: 56) ، بإقرارها أن اقتصاد المعرفة، مفهوم ظهر نتيجة اعتراف تام بالدور الذي تلعبه المعرفة والتكنولوجيات الحديثة في النمو الاقتصادي أكثر من بقية الموارد الأخرى سواء كانت طبيعية، رأسمال أو عمالة بسيطة. وعليه يمكن أن نستخلص من التعاريف السابقة أن اقتصاد المعرفة هو وصف لمرحلة من التطور الاقتصادي التدريجي التي يراهن فيها على الدور الفاعل والجوهري الذي تلعبه المعرفة في العملية الإنتاجية، باعتبارها عنصرا حاسما في خلق الثروة وأن المعرفة ليست حكرا على قطاع معين أو صناعة معينة بل هي نتيجة جهود متواصلة ومتظافرة ومتساندة للباحثين في كل أنحاء العالم.

أ- نشأة اقتصاد المعرفة وتطوره

يعود الظهور الأول لمصطلح اقتصاد المعرفة إلى خمسينيات القرن العشرين، حيث بدأ بالانتشار عندما شهد قطاع الصناعة تطورا على حساب قطاع الزراعة مما أدى إلى ظهور قطاع اقتصادي جديد في الدول المتطورة، قائم على أساس استهلاك المعرفة بواسطة تكنولوجيا المعلومات التي ساهمت بإحداث تطورا كبيرا في النشاط والفكر الإنساني في كافة المجالات، إذ لم تبق الموارد الطبيعية وحدها المسيطرة على الصناعة التقليدية، بل أصبحت إمكانية إنتاج برامج معلوماتية إحدى أولويات القطاعات الاقتصادية الحديثة. فبينما كان ينظرا الى مفاهيم مثل رأس المال والعمل والأرض باعتبارها عوامل رئيسية داخل العملية الإنتاجية في الاقتصادات القديمة، تغير الأمر بالنسبة للاقتصاد الحديث، حيث يعد كل من الإبداع، والمعلومات، والذكاء، والمعرفة التقنية، المكونات الأساسية في الإنتاج. فاقتصاد المعرفة وفقا لتقديرات هيئة الأمم المتحدة، يسيطر على 7% من الناتج الإجمالي المحلي في العالم، ويشهد هذا الاقتصاد نموا سنويا بمعدل يتراوح بين 10% و 50% تقريبا من الناتج الإجمالي للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بسبب اهتمام هذه الدول باستخدام التكنولوجيات الحديثة(Matelard,2001 :38)

ب- مميزات اقتصاد المعرفة

لا شك أن هناك خصائص مادية وبيداغوجية وبشرية، تميز اقتصاد المعرفة عن الاقتصاد التقليدي، وقد اتفق الباحثون على عدد منها، نحاول الإشارة الى أبرزها:

* يقوم اقتصاد المعرفة على فكرة أفضلية المعرفة على باقي الموارد الأخرى وعلى أن المعرفة هي المصدر الوحيد للميزة التنافسية في النمط الاقتصادي الجديد القائم على تثمين الابتكار والتجديد،

* اقتصاد المعرفة هو اقتصاد قائم على انتاج المعرفة، تسمح فيه التكنولوجيات الحديثة للمؤسسات باختلاف طبيعتها، باستغلال تام لقواعد المعرفة العلمية والتقنية العالمية وتطور أنماط التنظيم الداخلية للمؤسسات، كما يوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفيا فقط، بل للمبدعين والمبتكرين أيضا، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يقدم فرص عمل جديدة أيضا.

* لا يعاني من مشكلة الندرة بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن زيادتها باستمرار عبر الاستخدام المتواصل للمعلومات والمعرفة وهو اقتصاد تتقلص فيه أهمية وتأثير الموقع من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيات الحديثة وأساليب التسويق عبر الوسائل والشبكات الالكترونية خلافا للمفهوم التقليدي للتسويق (عبد الخالق،2005 :23) ،

* تلعب المعرفة داخل اقتصاد المعرفة دورا فاعلا وجوهريا في العملية الإنتاجية باعتبارها عنصرا حاسما في خلق الثروة وتأثيرها المتزايد على الخبرات والقدرة على التعلم والتنظيم والابتكار في كامل المنظومة الاقتصادية مما أدى الى تزايد الكثافة المعرفية للمنتجات الذكية وتطورها(الرزو،2006: 23).

*ان تعميم الأتمتة (l'automatisation) وأنظمة المعلومات في غالب المؤسسات الحديثة، جعل من القدرات المتعلقة باختيار المعلوماتية واستخدامها الفعال، شيء أكثر من ضروري، فالمعرفة المتضمنة والمهارات المرنة في معالجتها، أصبحت من المتطلبات الأساسية، ففي حين حلت الآلات والمعدات محل العمالة البشرية في العصر الصناعي، أصبحت تكنولوجيا المعلومات خزان المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة الذي يعتمد عل استهلاك المهارات البشرية(Morin,1995 :62)

* من أهم ما يميز اقتصاد المعرفة يمكن الإشارة الى المكانة المركزية التي يمنحها للتعلم الذاتي المستمر الذي يسمح بتلاؤم خبرات العمال مع التطبيقات الجديدة حيث أصبحت مواصلة التعلم عاملا حاسما، بالنظر الى سرعة التطور التكنولوجي وانتشاره الواسع مما يفرض على الأفراد ضرورة تحسين كفاءاتهم. فالعمل في مؤسسة واحدة مدى الحياة أصبح من الأمور النادرة، إضافة الى ادماج التكنولوجيات الحديثة في العديد من القطاعات الذي أدى الى تغيير بعض الوظائف الكلاسيكية الى مهام جديدة ترتبط بالتوجيه ومحاكاة السوق وابتكار أفكار جديدة تساهم في رفع مستوى أداء المؤسسة بشكل دائم(سليمان،2009 :20).

ت- الاقتصاد المعرفي ومراحل تفعيل المعرفة

أن التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة والاستفادة من معطياته يعتمد على تفعيل دورة المعرفة التي تمر بأربعة مراحل رئيسية بعدما يضاف اليها بعد التكنولوجيا (صبطي والحايس، 2018: 3) وتتمثل في :

- ✓ انتاج المعرفة من خلال البحث العلمي والابداع والابتكار،
- ✓ نشر المعرفة بالتعليم والتكوين،
- ✓ تسجيل براءات الاختراع،
- ✓ تطبيق وتوظيف وتحويل المعرفة للحصول على منتوجات وخدمات تسهم في التقدم والتنمية وخلق الثروة وتوزيعها ومنه المساهمة في تطوير حياة الانسان.

فعندما يتحقق للمجتمع، كما يضيف الباحثان، القدرة على انتاج المعرفة الجديدة ونشرها عالميا والوصول الى مستوى معين من براءات الاختراع، ينتقل الى ما يعرف بمجتمع المعرفة وعندما يصل الى المرحلتين الثالثة والرابعة أي التوظيف والتطبيق بمعنى الحصول على منتجات جديدة قابلة للتسويق والاسهام في التنمية والتقدم، ينتقل المجتمع حينها الى ما يسمى بمجتمع اقتصاد المعرفة ويتوقف وضع المجتمع ومكانته بين الدول على مكانته من دورة العلوم والتكنولوجيا ومدى تفعيل مراحلها.

2-2- مفهوم التعلم الذاتي

يشير مفهوم "التعلم الذاتي " المستمر (l'auto-apprentissage) وفق تقرير لجنة التربية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE,1992 :30) ، صيرورة دائمة تهدف الى تنمية قدرات الأفراد وتستهدف التطوير المتجدد لكفاءاتهم ومهاراتهم ومساعدتهم على استثمار طاقاتهم وقدراتهم فيما تقتضيه منهم الأوضاع المتغيرة باستمرار وذلك من أجل تسليحهم بما يضمن لهم تلبية متطلبات عصرهم. فمهما بلغ المستوى العلمي والبيداغوجي الذي تلقوه في مسارهم الدراسي، فان ذلك يبقى غير كاف في عصر يتميز بإنتاج المعارف بكميات ووتيرة غير مسبوقة، هذا بغض النظر عن التطور التكنولوجي الذي جعل معارف الإطارات العاملة وكفاءاتهم متجاوزه بسرعة.

أما (Devauchelle,1999 :29) فإنه يقر بأن التعلم الذاتي هو بالضرورة تعلما الكترونيا وهو مصطلح حديث، يقصد به ذلك التكوين الذي يمكن استغلاله جزئيا أو كليا عن طريق الأنترنت أو الوسائط المتعددة بشكل يتيح للمستخدم إمكانية التفاعل النشط مع المحتويات المخزنة والأساليب المقترحة، سواء كان ذلك بصورة متزامنة أو غير متزامنة ومواصلة التكوين في أي وقت وفي أي مكان وبالسرعة التي تناسب ظروفه مدى الحياة.

أما تعريف (Brunswick et Danzin,1999 :56) فإنه يركز على التعلم الذاتي المستمر من حيث أهميته التي تتجلى في كونه يمكن الأفراد من تطوير خبراتهم ومهاراتهم وخاصة، التكيف مع المتطلبات الآنية

والمستقبلية الملازمة لتطور المهن. وعليه فإن نهج التعلم الذاتي المستمر في نظرهما، ليس مجرد صيحة عابرة أو حل ترقيعي ظرفي، بل هو اختيار استراتيجي تقتضيه التطورات المتسارعة التي يفرضها تغير شكل العمل والقيم والمعايير المهنية المتجددة، التي تفرزها التكنولوجيات الحديثة. فلا داعي كما يضيفان، لإثبات العلاقة الوثيقة بين الوظيفة الاجتماعية للتعلم الذاتي وبين فوائده على نظم الاقتصاد والثقافة ومسوغ هذه العلاقة، افتراض أن الطاقات الفاعلة على مستوى عال من الخبرة، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

أ- نشأة وتطور مفهوم التعلم الذاتي

إن مفهوم التعلم الذاتي كما يشير(Dumazedier,2002 :101) ، لم يظهر طفرة بل تطور على امتداد أربعة مراحل متتالية حيث كان يعرف في أواخر القرن التاسع عشر بمفهوم "التعلم الذاتي العمالي" (l'autodidaxie ouvrière) وقد شهد اندفاعا كبيرا من قبل الطبقة الشغيلة التي كانت تسعى الى الحصول على التوظيف ورفع أجورها، لكن سرعان ما تلاشى الاندفاع بسبب عدم النضج والمحيط المادي والمعنوي الملائم، لكنه ظهر من جديد في أوائل القرن العشرين داخل محيط اجتماعي مختلف، تميز بتبني مبدأ إجبارية التعليم التي كانت ترمي الى إحداث حراك اجتماعي وقد استمر تطور المفهوم مع بداية الستينيات من القرن العشرين، حيث تزامن مع تمديد التعليم الاجباري مما سمح بتزويد العمال بمهارات مهنية، خاصة وأن الممارسات البيداغوجية أصبحت قائمة على أساس الثلاثية البيداغوجية: الاستقلالية، التوثيق الذاتي والتقييم الذاتي. أما التعلم الذاتي بمفهومه الحالي، فقد تأكدت دلالته في بداية القرن العشرين مع بروز اقتصاد المعرفة بل أصبح من متطلباته الأساسية نظرا لما أصبح يقوم به من وظائف استراتيجية يلخصها (Miloudi,2001 : 48) فيما يلي :

- ✓ تقليص اللامساواة الدراسية بين أفراد المجتمع عندما يكون عباره عن استدراك،
- ✓ تصحيح الفعل البيداغوجي الذي كان يفرض المرافقة والوصاية،
- ✓ الانتقال من التعليم السلبي الى الخلق والابداع وتنمية الاستقلالية الذاتية،
- ✓ تحقيق اندماج الجميع داخل مجتمع المعرفة.

3- التعلم الذاتي كاستراتيجية بيداغوجية في ظل اقتصاد المعرفة: تجربة الدول الغربية

إن المنافسة بين الدول في ظروف العولمة، أصبحت قائمة على أساس اقتصاد المعرفة ولذا فان مكانة أي دولة في السباق نحو الرقي والازدهار، باتت مرتبطة بثلاثة عناصر حيوية تتمثل في: التعلم الذاتي، انتاج المعرفة، إقامة مجتمع المعرفة وذاك طبقا للفكرة القائلة أن المجتمعات التي تهتم بتنمية قدرات افرادها الفكرية وتعمل على تحرير مبادراتهم الشخصية وتحريك طاقاتهم المبدعة والخلاقة، هي تلك التي سوف يتقدم اداؤها بصورة أفضل وتزداد قوتها التنافسية بصفة مطردة .

3-1- ترقية التعلم الذاتي

ان الشروط التي تدعم اقتصاد المعرفة والابتكار كما يشير(Moisan,2002 :51) ، هي إقامة "مجتمع المعلومة" الذي من شأنه تطوير ونشر المعارف باعتبارها أساس الاقتصاد الجديد الذي تتغير احتياجاته باستمرار مما يجعل من المستعجل، تكوين يد عاملة متعددة التخصصات، تتميز بالمرونة وبالكفاءات العرضية تلك التي تسمح بالتكيف مع الأوضاع المستجدة. فتجديد المهارات باستمرار وتكييفها، أدى بالدول المتقدمة الى تكثيف التكنولوجيات الحديثة واستغلالها لترقية التكوين الذاتي. وتعتبر هذه التوجهات الجديدة في العالم الغربي، من المؤشرات على إقامة "اقتصاد التعلم الذاتي" الذي تكون فيه الآلة الرقمية بمثابة خزان الأفكار التي تسمح بتطوير

المورد البشري كمحرك للصناعة ذات القيمة المضافة العالية، ومحفز الابتكار المولد لبراءات الاختراع كملكية فكرية. فترقية التعلم الذاتي أصبحت من أهم الاستراتيجيات التي تتبناها الدول الغربية لمواجهة بعض الرهانات مثل:

* الرهان الاقتصادي الذي يتمثل في النمو الاقتصادي خاصة بعد الأزمات الحادة التي عاشتها هذه الدول في أواخر القرن العشرين مما أدى الى البحث عن الاستقرار أو على الأقل الحفاظ على التوظيف.

* الرهان الاجتماعي الذي يطرح مشكلة اللامساواة والاقصاء في ظل اقتصاد يقتضي يد عاملة متخصصة مما يترتب عنه خطر تهميش فئة العمال الغير مؤهلين أو ذوي المستوى الدراسي المتدني.

*الرهان الثقافي نتيجة التوجهات الجديدة ذات الطابع المعولم التي قد تطرح إشكالية الهوية والحفاظ على الاستقلالية الذاتية. وعليه يصبح من الطبيعي وفق (Cros,1996 :29)أن يكون النقاش حول المجتمع واقتصاد المعرفة، مرفوقا باهتمام متنامي بالتعلم الذاتي خاصة بعد الحملات التوعوية التي عرفها مفهوم "التعلم مدى الحياة" باعتباره مشروعا تربويا وسياسيا في آن واحد. فالتعلم مدى الحياة أصبح ينظر اليه بصفته شرطا أساسيا لإقامة اقتصاد المعرفة الذي صار بدوره المبرر بامتياز، للتعلم الذاتي ذلك أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية تجعل من الضروري والمستعجل، ترقيته وتعميمه حتى يتسنى للجميع، الاندماج في الحياة المهنية. و يؤكد ذلك(Delapierre,2000 :82) عندما يجزم أن المعطيات الراهنة تؤكد الارتباط الوثيق بين التعلم الذاتي والاقتصاد المعرفي وبالتالي فأنه كلما تطور مجتمع المعرفة كلما تأكدت مكانة التعلم الذاتي مما دفع بالحكومات في الدول الغربية، الى تعزيز "نظام وطني من أجل الابتكار" من خلال تعبئة جميع العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجامعات والمؤسسات، في شكل شبكة تنشط في اتجاه التنمية من أجل تحقيق التقدم والرقي العام .ولذا فإنها تبذل كل الجهود من أجل أن تتداول المعلومة والمعرفة داخل هذه الشبكة بصفة تجعلها منطلق الابتكارات التقنية والاقتصادية من أجل تحقيق الميزة التنافسية على المستوى العالمي.

3-2- انتاج المعرفة

ان الاقتصاد الجديد كما يقر (Drucker,1985 :31) ينظر الى المعرفة باعتبارها موردا مفتاحا، يسمح للأمم بالتقدم والرفاهية والازدهار ذاك أن المستقبل القريب كما يؤكد، لن يفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة بل بين الدول التي تنتج المعرفة وتلك التي تكتفي باستهلاكها، لأن الثروة الحقيقية سوف تكون المعرفة المتطورة والتي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال التعليم والتعلم الذاتي المستمر باعتباره استراتيجية بيداغوجية تسمح بتنمية المبادرة والابتكار ومنه القدرة على التكيف مع الأوضاع المهنية المستجدة. فنماذج العمل وأماكن العمل تتطور بسرعة فائقة مما يجعلها شديدة التأثير على شكل المعارف والكفاءات وبالتالي على مهارات الافراد، شبابا وكهولا، رجالا ونساء، ذلك أن المشاركة في الحياة الاقتصادية أصبحت تقتضي استعدادا مستمرا للأبداع(Leger-Jarinou,2008 :12) .

وتجدر الاشارة، في هذا الصدد الى أن الولايات المتحدة، مركز العالم المتقدم، تشهد، منذ التسعينيات من القرن الماضي، بروزا متناميا لجماعات من التقنيين تسجل أسرع نموا داخل الطبقة النشطة وذلك باستغلال المعرفة وتوظيفها وتطبيقها من خلال مشاريع استثمارية من تصميمهم وانجازهم ويسمي (Drucker,1986 :44) هؤلاء التقنيين "عمال المعرفة"(Knowledge workers).

فالمعطيات الجديدة حول المستقبل ومتطلباته المعرفية، دفعت بالدول الغربية الى توفير تكوينا نوعيا، تسعى من خلاله الى تهيئة أفراد يتمتعون بقاعدة معرفية واسعة تترجم على أرض الواقع، بمجموعة من الكفاءات تمكنهم من

مسايرة مقتضيات عالم يسوده التعقيد والترابط. وتعمل في هذا الاتجاه، عدة هيئات خبيرة عبر العالم الغربي، لتحديد الأهداف المرجوة من خلال مصطلحات قابلة للفهم والاستيعاب متجاوزة الحدود والثقافات (Bouzid et Berrouch,2012 :3) . فالعولمة والتغيرات المتسارعة، أجبرت هذه الدول على تبني استراتيجية مستعجلة تتمثل في ادراج معايير بيداغوجية حديثة تضمن جودة التعليم المتعارفة بين الأمم وداخلها، مما يساعد على تكوين النخبة التي تعتمد عليها المجتمعات في تنميتها المستدامة. ولذا فان البرامج الحالية والمناهج البيداغوجية في العالم المتقدم، أصبحت تركز بالأساس على تحصيل المهارات (le savoir-faire)والمعارف القابلة للتطبيق والتحويل الى منتجات استهلاكية. فقد أصبح من الضروري والمستعجل وفق ما يذهب اليه (Delors et Al,1996 :13) ،أن تعمل الانظمة التربوية على تكوين أفراد يتمتعون بالقدرة على التكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية من أجل التصدي للرهانات الجديدة التي تنتظر مجتمع الواحد والعشرين. فبالرغم من أن المهارات الاساسية كالقراءة والكتابة والحساب كما يضيف، تعد من الضروريات الأولى، إلا ان التكنولوجيات الحديثة تعتبر المصدر الرئيسي للتعلم الذاتي.

3-3- اقامة مجتمع المعلومة

من المسلمات البديهية أن الثورة المعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة، أصبحت من بين المفاهيم التي تشكل عناصر قاعدية بالنسبة للنقاش القائم حول حاضر التعليم ومستقبله. فالمكانة الحقيقية التي تحتلها هذه الوسائل داخل المجتمع وفعاليتها في عملية التكوين أصبحت أكثر من ذي قبل أهم النقاط التي يدور حولها التفكير من أجل وضع السياسات التعليمية والاستراتيجيات والتطبيق. وحتى الواقع المعاش يثبت أن مؤسسات العالم باختلاف طبيعة نشاطها وفروعها وحجمها، أصبحت لا تخطط ولا تصمم ولا تنجز إلا من خلال الأجهزة المعلوماتية. فإتقان جهاز الكمبيوتر بات من الأمور المسلم بها بل حتى مفهوم الأمية الجديد أصبح مرتبطا بمستوى ودرجة تحكم الأفراد لمثل هذه الوسائل(Charlier et al, 2003 :91) .

فالفكرة القائلة بأن الأنظمة التربوية داخل مجتمع المعلومة، عليها بتحضير المواطنين للمستقبل القريب وتنمية استعدادهم الى التعلم الذاتي مدى الحياة، تؤكدها أطروحة كل من (Pelgrum et Law, 2014 : 73) التي مفادها أن :

- مجتمعات عديدة سوف تصبح بفعل تكنولوجي الإعلام والاتصال مجتمعات المعلومة،
- مجتمعات المعلومة تقتضي امتلاك مهارات خاصة لا يوفرها النظام التربوي القديم،
- الابتكارات التربوية ضرورية لتنمية المهارات الجديدة بواسطة التكنولوجيات الحديثة،
- تتمثل المهارات الجديدة في استقلالية التعلم، القدرة على الاتصال وحل المشاكل والعمل الجماعي في جو يدعم مسؤولية الأفراد في عملية التعلم.

ان انتشار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة ودخولها الى المؤسسات التربوية، فكرة يؤيدها علماء التربية في كل أنحاء العالم لأنها تساعد على التعلم الذاتي وتحصيل الكفاءات وتسمح بالوصول وبكل حرية واستقلالية الى أي معلومة يريد الفرد تحصيلها، كما أنها تمنحه قدرة التمييز والفهم والتحقق بمفرده دون أي وساطة. ويؤكد (Devauchelle,2011 : 130) هذه الأطروحة بقوله: "حتى نمكن الشباب من أن يصبحوا رجال المستقبل، من الضروري أن نوفر لهم هذه الأجهزة العصرية التي تتضمن القدرة على التعلم الذاتي ليصبحوا أكثر

فعالية تجاه العناصر التي تحيط بهم ذلك أن وساطة المعلم التقليدية تجد لها منافسا قويا في وسائل الإعلام الحديثة التي تقدم المعلومة بصفة جاهزة ومباشرة.
فالآلة بمعالجتها المعطيات الرقمية وإدماجها مع الصوت والكتابة والصورة الثابتة والمتحركة، أصبحت واقعا تقنيا يتغلغل بشكل تدريجي في حياة الأفراد اليومية والمهنية ليصبح جزءا لا يتجزأ منها وبالتالي فإن المكانة التي افتكتها وسائل الإعلام والاتصال الحديثة داخل المجتمعات الجديدة، تضع المؤسسات التربوية والجامعات أمام تحديات كبيرة ينبغي عليها رفعها تلبية لحاجة المجتمع لعمالة تتميز بقيم نوعية ومعايير عالمية. وعليه فان الاهتمام بالتقنيات والمفاهيم المعمول بها في إطار هذه الأجهزة الجد متقدمة، يصبح من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق الأنظمة التربوية (Ghallamallah,2006 : 40) ذلك أنها تمنح الأفراد إمكانية التعلم مدى الحياة إضافة الى المزج بين التعليم الأولي والتعليم المتواصل وبين التعليم بالحضور والتعليم عن بعد وبكلمة شاملة، تحمل هذه الوسائط وعود التقدم نحو المجتمع المتطور بالنسبة للأمم التي تحسن استغلالها.

4– دواعي ترقية التعلم الذاتي في ظل الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي

لا يزال موضوع المعرفة، من القضايا الهامة في الدول العربية وذلك ما سجله تقرير التنمية البشرية العربية مبرزا نقص الاستثمار الفادح في مجال البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة، مما يفسر عجزها على انتاج المعرفة ونشرها واستخدامها. فبالرغم مما حققته من تقدم كمي في مخرجات التعليم، الا أن التحصيل النوعي يبقى منخفضا بدرجة تجعل حاملي الشهادات، غير مؤهلين لتلبية متطلبات العمل في ظل اقتصاد المعرفة. لقد أصدرت لجنة التربية التابعة لمنظمة اليونسكو (Cornoy,1999 :89) في هذا الصدد، تنبيها في اتجاه الدول النامية، يلح على ضرورة رفع تحدي الميزة التنافسية عن طريق المرونة واكتساب المهارات اللازمة وبذل الجهود الكافية للارتقاء بإنتاجها الى مستوى الجودة المطلوبة، مضيفة أن نماذج العمل في سياق العولمة ، تتميز بتطور سريع مما يجعلها تؤثر بشدة على شكل المعارف والكفاءات المكتسبة وبالتالي على قدرة الأفراد في المساهمة في الحياة الاقتصادية . ويؤكد (Pain,2011 :59) من جانبه، أن الطريقة التي ينبغي أن يتم بها بناء الأنظمة التربوية في جميع أطوارها وتلك التي يتم بها اعداد الاستراتيجيات البيداغوجية في الدول النامية، لمواجهة العولمة واقتصاد المعرفة، تمثل جانبا هاما يرتبط بصفة واضحة، بالوضع الاقتصادي وبدرجة التنمية في هذه الدول، ولذا فان كل دولة في مثل هذه الظروف عليها بالاستثمار بدون هوادة في مواردها البشرية بالتركيز على التعلم الذاتي بصفة خاصة، لأن شعار "التعليم من أجل العلم" ترك مكانه لشعار "التعليم من أجل التنمية المستدامة". فالممارسات البيداغوجية في الدول النامية، ينبغي أن تكون قائمة على أساس القيم والمعايير العالمية لان العولمة بانتشارها السريع عن طريق الاقتصاد الحر والمبادلات التجارية المكثفة، ستمارس لا محالة، ضغوطا على الأنظمة التعليمية في هذه الدول من خلال بعض الهيئات الأممية، من أجل إجراء تغييرات شاملة على مستوى سياساتها وأهدافها وأولوياتها.
وقد اتفقت معظم الدراسات المحلية والدولية في هذا السياق، على ضرورة تشجيع التعلم الذاتي في الوطن العربي ودعمه بكل الوسائل نظرا لعجز التعليم بهذه المنطقة، على تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك بسبب عدد من العوامل أبرزها المادية والبيداغوجية والبنيوية، التي شكلت ولا تزال تشكل عائقا أمام التعليم في سبيله نحو انتاج المعرفة.

4–1–العوامل المادية

يعد عامل الإنفاق من أهم العوامل المؤثرة على جودة التعليم والوصول به الى مستوى انتاج المعرفة، ويمكن استيعاب أهمية الإنفاق على التعليم بالنظر الى ما تخصصه الدول المتقدمة من الناتج الإجمالي المحلي الذي يصل الى 7% في الولايات المتحدة الأمريكية، الرائدة في المجال العلمي والتكنولوجي، ويتراوح بين 4% و5% في المنطقة الأوروبية التي أصبحت تغطي أغلب احتياجات الدول العربية من مواد غذائية وألبسة وأدوية وعتاد بكل أنواعه وذلك بفضل انتاج المعرفة وتوظيفها. ويتجاوز الإنفاق على التعليم 8% من الناتج الإجمالي المحلي، في إسرائيل التي أصبحت تعد من بين الدول الأكثر تسجيلا لبراءات الاختراع (عبدالخالق،2005: 47) ، بينما لا يتجاوز متوسط الانفاق في الدول العربية 2% ويعود ذلك وفق (المحلفي2017) ، الى أن النسبة الكبيرة من الميزانيات، تخصص للتسلح والأمن والجيش والاعلام الرسمي الذي يعمل على الترويج لأنظمتها السياسية ويدافع عنها. وتجدر الإشارة في هذا المقام الى أن الدول المتطورة التي لا تتجاوز نسبتها 15% من دول العالم، تغطي أكثر من 80% من احتياجات الدول النامية.

أما البنية التحتية والهياكل البيداغوجية فقد أصبحت بعيدة كل البعد عن المعايير الهندسية العالمية تلك التي صارت تأخذ بعين الاعتبار عامل المرونة والأشكال العصرية المناسبة للممارسات البيداغوجية المتطورة القائمة في معظمها، على أساس التكنولوجيات الحديثة مما يتطلب طرق معينة في ترتيب القاعات وتهيئتها من أجل استغلال هذه الاجهزة الى أقصى درجة(إبراهيم،2002: 28)

4-2- العوامل البيداغوجية

تساهم العوامل البيداغوجية بنسبة كبيرة في العجز المعرفي داخل الوطن العربي حيث أنها لا زالت تعتمد على طرق التدريس القديمة تلك التي يغلب عليها الطابع التقليدي الذي يهيمن عليه السرد والالقاء والتلقين والتسلط ورفض المجادلة ومنع كل الآليات المساعدة على تنمية روح النقد والتعبير الحر. وتبقى الوعود بتبني المسارات البيداغوجية الحديثة القائمة على أساس تطوير البحث العلمي وتنمية القدرة على الخلق والابداع، مجرد شعارات ظرفية، تخفي تكرار معارف قديمة تتناقض درجة ملاءمتها مع الواقع المتجدد والمتغير(عنصر،2003: 77) . وتجدر الإشارة على سبيل المثال أن حصة الدول العربية من إجمالي النشر العلمي في العالم وبراءات الاختراع لا تتجاوز1%، وهذا يعني أن مستوى التعليم بشكل عام، لم يصل الى حد الكفاءة اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشرها مما يؤثر على نوعية الموارد البشرية التي من شأنها رفع تحدي مجتمع المعرفة ومتطلباته البيداغوجية المتغيرة باستمرار.

4-3- العوامل البنيوية

ان التعليم في الوطن العربي عبر كل أطواره، لا يزال محافظا على بنيته التقليدية من خلال أساليبه الإدارية والتنظيمية والبيداغوجية التي لا تمت بأي صلة بالممارسات الديمقراطية التي أصبحت أساس البناء الاجتماعي بمختلف مؤسساته، في الدول المتطورة. فالعلاقات الاجتماعية التي تميز المؤسسات التربوية في الوطن العربي تعكس طبيعة الحكم السائد، حيث تقوم على أساس السلطة والقهر مع إصدار التعليمات الصارمة وفق التسيير المركزي الذي لا يسمح بأي وثبة نحو التغيير والابتكار(داود،2004: 31) ويعاد انتاج هذا النموذج جيلا بعد جيل من خلال ما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي (Bourdieu,1970 : 89) البنيات المصيغة للبناء. (Les structures structurantes) فالتعليم بهذا النمط لا يمكنه الا تنمية الخضوع الى الأوامر وتنفيذها مما يجعله يتنافى تماما مع التعليم من أجل تطوير القدرة على المبادرة والابتكار الذي يشجع الحوار والتعبير الحر والتفكير

النقدي والاقتراح.... الخ. فالفرد الذي ينشأ على الطاعة والخضوع تحت السلطة المطلقة، يكون عند البلوغ، كما يقر (Linton,1977 :39). غير قادر على المبادرة الشخصية ويكون كثير اللجوء الى غيره من أجل حل مشاكله. ولذا فإن التعليم بمحتوياته ووسائله وبالأيديولوجيات السائدة والتي قل ما تؤمن بضرورة الانخراط في الحداثة، لا يمكنه مواكبة عصر الرقمنة ولا تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

4-2- المتطلبات البيداغوجية الراهنة في ظل الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي

يحتاج الوطن العربي في مسيرته الضرورية نحو الاقتصاد المعرفي، الى الاستجابة الى أهم المتطلبات البيداغوجية والمادية الراهنة كي يقلص من الفجوة الرقمية والمعرفية التي تفصله عن الدول المتطورة والتي قد تؤدي به الى عزلة تامة عن المستجدات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتحولات الجذرية الجارية في بقية العالم. و يلخص(بولصباغ،2013:71): أبرز هذه المتطلبات فيما يلي:

*جودة التعليم وإعادة صياغته وفق المعايير البيداغوجية الحديثة من أجل الوصول به الى مستوى انتاج المعرفة التي أصبحت من الاحتياجات الأساسية لتحقيق الميزة التنافسية، ويتعين على الحكومات في هذا السياق الالتزام بتوفير اليد العاملة الماهرة والإبداعية ورأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل مع تشجيع التعلم الذاتي ودعم برامج التعلم مدى الحياة .

* البنية التحتية المبنية على أساس التكنولوجيات الحديثة التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

*تأسيس وتطوير رأس المال البشري، من خلال توفير المناخ المساعد على انتاج المعرفة والعمل على توعية المؤسسات باختلاف انشطتها، والمستثمرين بأهمية اقتصاد المعرفة بالنسبة للتنمية المستدامة.

*الحرص على بناء منظومة فعالة للتكنولوجيا والعلم ودعم انتشار الثقافة الاجتماعيّة التي تشجع على الابتكار، والإبداع، وتدعم البحث والتطوير عن طريق توفير بيئة تفاعلية تسمح بإنتاج المعرفة.

خاتمة

ان الاقتصاد المعرفي كما تبين من خلال هذه الورقة، هو وصف لمرحلة من التطور الاقتصادي التدريجي التي يراهن فيها على الدور الفاعل والجوهري الذي تلعبه المعرفة في العملية الإنتاجية، باعتبارها عنصرا حاسما في خلق الثروة. ويتم تفعيل دورة المعرفة على مدى أربعة مراحل متتالية ، تبدأ بإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي والابداع والابتكار ثم نشر المعرفة بالتعليم والتكوين ومباشرة بعد ذلك تسجيل براءات الاختراع وأخيرا تطبيق وتوظيف وتحويل المعرفة للحصول على منتوجات وخدمات تسهم في النمو الاقتصادي .و يلعب التعلم الذاتي الذي هو بالضرورة الكتروني ، دورا أساسيا في تحصيل المعرفة من خلال التفاعل النشط مع المحتويات المخزنة والأساليب المقترحة، سواء كان ذلك بصورة متزامنة أو غير متزامنة ومواصلة التعلم في أي وقت وفي أي مكان وبالسرعة التي تناسب ظروفه مدى الحياة. فالاستراتيجية البيداغوجية هذه، مكنت الدول الغربية من تطوير الكفاءات والمهارات لدى أفرادها ومساعدتهم على استثمار طاقاتهم المبدعة والخلاقة فيما تقتضيه منهم الأوضاع المتغيرة باستمرار وذلك من أجل تسليحهم بما يضمن لهم تلبية متطلبات عصرهم المتجددة. ويجري هذا في الوقت الذي لم يسجل فيه الوطن العربي أي وثبة نحو الاقتصاد المعرفي بسبب عدد من العوامل التي تساهم في تعميق الفجوة المعرفية والرقمية التي تفصله عن العالم الغربي مما يبقيه على حالته الاستهلاكية. وأمام هذا الوضع يصبح موضوع صياغة استراتيجية بيداغوجية لإنتاج المعرفة واستغلال التكنولوجيا الحديثة أمرا على قدر كبير من الاهمية في البلدان العربية

وبالتالي لا بد من جعل التعلم الذاتي عنصرا من عناصر التخطيط الاستراتيجي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمجتمع العربي، إذا تأخر عن السعي الى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، سرعان ما يجد نفسه عاجزا عن الاندماج في الاقتصاد الجديد والمساهمة فيه ذلك أن المعرفة أصبحت اليوم أكثر العوامل أهمية للانتقال من التخلف الى التقدم وهذا ما ينبغي على العالم العربي ادراكه إذا ما أراد الانسجام مع متطلبات العولمة.

قائمة المراجع

1- إبراهيم (الد) (2002)، التنمية البشرية و النمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، لبنان .

2-إبراهيم (ي) (2004)، التعليم وتنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

3-الرزو(ح) (2006)، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل اقتصاديات الانترنت، مركز البحوث، سوريا.

4-المحلفي(م) (2017)، التعليم و نظمه في الوطن العربي،

5 www.noonpost-بولصباغ(ر)(2013)، التنمية البشرية المستدامة و اقتصاد المعرفة في الدول العربية :الواقع و التحديات، الجزائر .

6 -داود(س) (2004)، المعرفة العربية والتنمية، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و4، تشرين الثاني.

7- عبد الخالق(ف)(2005)،اقتصاد المعرفة في العالم العربي: مشكلاته وأفق تطوره، مكتب شؤون الاعلام، الامارات العربية المتحدة.

8- عبد الونيس(أ)(2006) ، اقتصاد المعرفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.

9-علي(ن) (1994)، العرب وعصر المعلومات في علم المعرفة (148)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

10-عنصر (الع) (2003)، نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11- صبطي(ع) والحايس(ع) (2018)، مجتمع المعرفة الرقمي ودوره في تنمية الابداع العلمي "رؤى حديثة للتعليم والبحوث"، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 6 يناير، القاهرة.

12- سليمان (جمال) (2009)، اقتصاد المعرفة، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

-13Bourdieu(P)et Passeron(c) (1970), La reproduction, Ed de Minuit, Paris.

14- Bouzid(N) et Berrouch(Z) (2012), Assurance qualité dans l'enseignement supérieur, CIAQES,.

15- Brunswick(Y) et Danzin(A),(1996),Naissance d'une civilisation, Ed UNESCO, Paris .

16- Charlier (B) et Peraya(D)(2003), Technologie et innovations en Pédagogie, De Boeck, , Bruxelles .

17 Cooke(Ph)(2007), Regional Knowledge economic, Edward Elgar Publishing, Massachusetts USA.

18-Cornoy (M) (1999), Mondialisation et réforme de l'éducation, Unesco, Paris.

19- Cros(F) (1996), L'innovation en éducation et en formation, Paris, Bruxelles.

20-Delapierre(M) (2002), Connaissance et mondialisation, Economica, Paris

21-Delors(J) et Al (1996), L'éducation : un trésor est caché dedans, Paris, UNESCO

22-. Duvauchelle (B)(1996), La formation et l'enseignement à l'heure numérique, Paris.

23Drucker(P), (1989), Structures et changements, Hachette, Paris

24-Drucker(P), (1985), Les entrepreneurs, Hachette, Paris

25Dumazedier(J)2002, Penser l'autoformation, société d'aujourd'hui et pratiques d'autoformation, chronique sociale, Lyon.

26Ghallamallah(M) ,(2006). Les TICES comme axe stratégique de la réforme. CREAD, Alger.

27-Linton(R) (1977), Les fondements culturels de la personnalité, Trad : Lyotard Ed Bordas, Paris.

28- Leger-Jarinou(c) (2008), Développer la culture entrepreneuriale, Lavoisier, Lille.

29-Matelard(A),(2001), Histoire de la société de l'information, Ed La Découverte, Paris.

30-Miloudi (M.T) (2001), Université de la formation continue virtuelle. Enseignement à distance et recyclage des enseignants de l'éducation nationale, UNESCO/UFC.

31-Morin(J)(1996),L'excellence technologique, Publi-Union, Montréal.
32-Moisan(A)(2002), L'autoformation, fait social ? Aspects historiques et sociologiques, L'Harmattan, Paris.
33-ain(Jean)(2011), Mondialisation, l'éducation fera la différence, Mens Sana Ed, Paris. 34-Pelgrum (W.J)et Law(N),(2014). Les Tic et l'éducation dans le monde. UNESCO. Paris. 35- Rapport de la commission de l'éducation, OCDE, 1992.